

بسم الله الرحمن الرحيم

بحث إعلامي: المناخ العالمي ضحية الأناية البشرية



مسار الكوارث المناخية الطبيعية والبشرية

براكين تنفث الحمم والدخان الأسود، زلازل تحيل مناطق عامرة إلى خراب، حرائق تلتهم الأخضر واليابس، فيضانات وسيول تجرف السدود والأبنية ومن فيها وتحول الحقول والغابات والسهول إلى بحور من الطين والطيني.. صور تثير الفزع كما في فيلم من أفلام الرعب، ولكن بحجم طبيعي يتجاوز حدود خيال أيّ مخرج سينمائي أضعافا مضاعفة، بما يتتابع من مشاهد الضحايا، بالألوف وعشرات الألوف، يعاني القريب مآسيها مباشرة، ويعايشها البعيد معايشة المنفرد عبر ما ابتكره العقل البشري من وسائل الاتصال الحديثة، وتستثير التساؤل التلقائي، عند المؤمنين على الأقل، هل اقترب يوم القيامة، يوم الطامة الكبرى، يوم الزلزلة، يوم تُخرج الأرض أثقالها، يوم تذهل كلّ مرصعة عمّا أرضعت وتضع كلّ ذات حمل حملها؟

نبيل شبيب

٥ / ١١ / ١٩٩٨م

المحتوى

العواصف الحلزونية

إعصار و"إعصاره!"

قرن الكوارث!

الإنسان.. القاتل والضحية والطبيب

"توصيات" ضد الكوارث

أسلوب النعامة ومصير أحفادها

العواصف الحلزونية

من بين الكوارث الطبيعية تبرز الأعاصير -الرياح الصرصر العاتية- وقد تجاوزت سواها بعنفوانها وبحجم ما تخلفه وراءها من أهوال، فلا تكاد تنقطع سلسلة المشاهد والأرقام المأساوية والحديث عن ضحاياها، وقد تسارعت وتيرة وقوعها في مختلف أنحاء المعمورة، فكأنها تنذر وتحذر، أنّ الأرض قد تفقد وشيكا لقبها التاريخي القديم "المعمورة!"

إعصار "ميتش" (أثناء إعداد هذا البحث ١١/١٩٩٨م) جرف بريجه العاتية وما أثارته من فيضانات وسيول، هوندوراس ونيكاراجوا والسلفادور وجواتيمالا، ووصل عدد ضحاياه من القتلى إلى عشرات الألوف ومن المشردين إلى مئات الألوف، وذاك في أقلّ من ثلاثة أسابيع، تدمرت خلالها مئات الألوف من المساكن، وعشرات القرى ومقاطعات سكنية كاملة من مدن كبيرة، وبلغ حجم الأضرار المادية المليارات، فقذف باقتصاد بلدان المنطقة عشرين عاما أو أكثر إلى الوراء، حتى وصل الأمر بالمستغيثين من ويلاته درجة الشكوى، أنهم لا يجدون ما يكفي من الوقود لحرق جثث القتلى قبل انتشار الأوبئة بين الناجين في العراق!

إعصار "ميتش" هذا معروف عند علماء المناخ، لم يفاجئ أحدا بوقوعه وحجمه، وهو واحد من عشرات الأعاصير التي أعطاه علماء المناخ أسماء تميّز كلاً منها عن سواه، وقد حدّدوا منشأه جغرافيا وموعد وقوعه، على سبيل تقديرات علمية قريبة من الواقع، تشمل على الأقلّ قوّة الإعصار ووجهته وسرّعه قبل عدّة أيام، وهي فترة كافية في الأصل لعملية إجلاء للسكان، ولكن شريطة أن يكون البلد المصاب قادرا على توفير المال اللازم والوسائل الضرورية لتنفيذ عملية إخلاء جماعية، وهو ما تصنعه الولايات المتحدة الأمريكية مثلا سنويا في مساحات واسعة على سواحلها، ولا تستطيعه دولة مثل هوندوراس أو نيكاراغوا.

إلى وقت قريب لم تكن مشكلة الأعاصير في البحر الكاريبي وما حوله من السواحل بمثل حجم الكارثة التي صنعها إعصار "ميتش" عام ١٩٩٨م، والمنطقة معروفة بتعرضها للأعاصير أكثر من سواها، إنّما لم تشهد ما بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٦٩م "سوى" ١٣ إعصارا، وكانت تلك فترة "أطمئنان" نسبيّ دفعت كثيرين إلى بناء مساكنهم في المناطق الساحلية، ولكن بدأت منذ ذلك الحين تتناقص الفترة الزمنية الفاصلة بين إعصار وآخر، ولم يعد يؤمن جانب تحوّل الرياح البحرية إلى إعصار مدمّر. ولكن كيف؟ وعلام لا تقع أعاصير مشابهة في مناطق أخرى - ونحمد الله على أيّ حال- كشمال افريقية أو الجزيرة العربية؟

الرياح الشديدة أو العواصف، لا سيّما الصحراوية الرملية، معروفة ولا يستهان بها، ولكن لا يسمّى الإعصار إعصارا عند علماء المناخ إلّا بشروط، منها سرعته إذا تجاوزت ١١٤ كيلومترا في الساعة، ويمكن أن تصل إلى ٣٠٠ كيلو متر في الساعة، وقد وصلت سرعة إعصار ميتش القصوى بالفعل إلى ٢٩٠ كيلومترا في الساعة. ومن تلك الشروط أيضا أن ترافق الإعصار وتتبعه أمطار غزيرة تسبّب الفيضانات، وهو ما يعود إلى "سيرة حياة" الأعاصير، فمنشؤها محدّد جغرافيا على سطح مياه المحيطات، فيما بين درجتي عرض ٥ و ١٥، شمال خطّ الاستواء وجنوبه، ففي ذلك الشريط المائي بالتحديد، يمكن أن ترتفع حرارة سطح ماء المحيطات إلى أكثر من ٢٧ درجة مئوية، وذلك هو الحدّ الذي يبدأ عنده تصاعد أبخرة المياه بكثافة شديدة، فتشكّل سحبا أشبه بالدوائر المتنامية أفقيا، والمتصاعدة عاموديا بشكل حلزوني نحو الأعلى، وتقترن حركة النموّ الدائرية الحلزونية "الذاتية" هذه، بحركة الإعصار بكامله على سطح الماء باتجاه اليابسة، تدفعه إليها الضغوط الجوية بسرعة متصاعدة.

يمكن أن نتصوّر ما يعنيه ذلك عند إلقاء نظرة على صورة الإعصار في فترة نشأته الأولى كما تلتقطها الأقمار الصناعية، إذ يظهر مركزه الثابت الساكن أشبه بعين عملاق أعور، فإن كان الإعصار صغيرا كان قطر العين المركزية تلك ما بين ١٥ و ٣٠ كيلومترا، ويمكن أن يصل إلى ٧٠ كيلومترا. أمّا الإعصار نفسه بدوائره الحلزونية المتصاعدة حول المركز، فينتشر على مسافة يصل قطرها إلى ٥٠٠ كيلومتر، فيغطي ما يعادل مساحة بلد كسورية، فإن وصل إلى اليابسة بهذا الحجم وبسرعة ما بين ١١٥ و ٣٠٠ كيلومتر في الساعة، لا يصمد أمامه بناء شامخ، فضلا عن سيارة في طريق سريعة، ولا سدّ منيع، فضلا عن قرى الأكوخ الريفية. وتضعف سرعته تدريجيا نتيجة احتكاكه باليابسة، ولكن رغم ذلك تستمرّ الكارثة غالبا لعدّة أيام قبل أن تهدأ سرعة الإعصار ويضمحلّ، أمّا الكارثة نفسها فلا تنتهي بذلك، بل تبدأ المرحلة الثانية منها، فرياح الإعصار ليست هواء جافًا يزول خطره بهدوء حركته، بل هي سحب ضخمة من "بخار الماء" تقذف بالأمطار الغزيرة قذفا، فتسبّب من السيول والفيضانات ما يقضي على ما يحتمل أن يكون قد نجا من الإعصار نفسه.

إعصار و"إعصاره!"

يحمل إعصار "ميتش" هذا الاسم وفق ما أراده علماء المناخ، بسبب نشأته في منطقة بحرية معيّنة في وقت معيّن من عام معيّن. وقد بدأ العلماء عام ١٩٥٠م بإطلاق الأسماء على الأعاصير، في المناطق الأكثر تعرّضا لها ما بين فلوريدا الأمريكية وبنجلادش، وهي أسماء تتبدّل دوريا، مرّة كلّ ستّة أعوام، كما كان مثلا مع إعصار يحمل منذ عام ١٩٩٨م اسم "أليكس"، بعد أن حمل اسم "أنديريو" منذ عام ١٩٩٢م، عندما اجتاح الجنوب الأمريكي على

حين غرّة -أو نتيجة إهمال الأخذ بالاحتياطات الواجبة بعد الإنذار بوقوعه- وسبب آنذاك خسائر مادية بلغت أكثر من ٢٥ مليار دولار.

الطريف -رغم ارتباط الحديث بالكوارث ومآسيها- أنّ مسألة "المساواة" بين المرأة والرجل، اقتحمت أيضا ميدان توزيع الأسماء على الأعاصير، فقد كانت البداية عام ١٩٥٠م بالاقتران على أسماء "مذكّرة"، واحتجّت النساء "المحرّرات" فتراجع العلماء "المتعصبون" قليلا، واستخدموا الأسماء المؤنّثة أيضا ابتداء من عام ١٩٥٣م، ولكن بقيت "المساواة" ناقصة، في نظر المناضلين والمناضلات من أجل حقوق المرأة، فاستمرّ النضال حتّى تحقّق الهدف عام ١٩٧٩م وأصبحت الأسماء المذكورة المستخدمة في تمييز الأعاصير تعادل الأسماء المؤنّثة تماما، فأصبحنا نعرف ألبيرتو وأرثر في منطقة الأطلسي مثلا، كما نعرف في منطقة المكسيك إعصارا -أو إعصارا، لو صحّت الكلمة لغويا- باسم آجاتا، أو باسم بولينه، وكان الأخير فتاكا مدمّرا رغم جمال اسمه الأنثوي، عندما أصاب منطقة أكابولكو الشهيرة في المكسيك في تشرين أول/ أكتوبر عام ١٩٩٧م، فتراوحت سرعته بين ٢٢٠ و ٢٣٠ كيلومترا في الساعة، وقتل المئات، ودمّر عشرات الألوف من المساكن.

وارتفعت نسبة كوارث الأعاصير في العقود الماضية ارتفاعا كبيرا.. وسبقت الإشارة أنّ منطقة الكاريبي حتى السواحل الشرقية الجنوبية للولايات المتحدة الأمريكية، تعرّضت في ١١ عاما (١٩٤٩-١٩٦٠م) إلى ١٣ إعصارا، ولكنّ إعصار آليسيا وحده في هذه المنطقة كمثل، والذي سبّب عام ١٩٨٧م خسائر بلغت مليار دولار، أصبحت تتجدّد ثورته باستمرار، حتّى بلغ ذلك ١٦ مرّة في عام ١٩٩٥م فقط.

ويعيش في المنطقة المعنية على السواحل الأمريكية زهاء ٤٤ مليون نسمة، تقول الاستطلاعات إنّ ٢٠ في المائة منهم عايش إعصارا واحدا على الأقلّ. ولم تتسارع وتيرة الأعاصير هنا فقط، فعلى سبيل المثال أيضا كان عدد الضحايا في منطقة الأعاصير الآسيوية وشرق المحيط الهادي، أكثر من ٢٠٠ ألف في ٨ سنوات مضت، منهم ١٤٠ ألفا في بنجلادش وحدها، عام ١٩٩١م فقط.

قرن الكوارث!

كان القرن الميلادي العشرون قرن الكوارث عموما، ما يسمّى منها بالطبيعية وغير الطبيعية، ولم يكن العقد الأخير منه فقط هو "عقد الكوارث" كما اعتبرته الأمم المتحدة. ولئن تركّز الحديث على الكوارث الطبيعية، ومئات الألوف من ضحاياها، فلا ينبغي أن يغيب عن الأذهان مثلا، أنّ عدد القتلى في حوادث السير ضحية "اختراع السيارة" فقط تجاوز ٥٠ مليوناً منذ عام ١٩٠٠م، وأنّ عدد القتلى في الحروب والنزاعات المسلّحة في القرن الميلادي العشرين بلغ أكثر من ضعف هذا الرقم.. ولكن حتّى إذا امتنعنا عن الاستطراد ورجعنا إلى الكوارث الطبيعية، نجد أنّ تصاعد سرعة تواتر وقوعها في العقود الماضية، كان جزئيا على الأقلّ من نتائج عبث اليد البشرية في المعطيات الطبيعية على سطح الأرض، ولا يتجاوز مثل هذا القول بطبيعة الحال الإيمان بأنّ إرادة الله محيطه بكلّ شيء، فقد شاءت إرادته تعالى أن تترتّب أمور معيّنة، وفق ما خلق من قوانين ونواميس طبيعية، على ما تختاره إرادة البشر، خيرا بخير وشرّا بشرّا!

الضحايا البشرية والأضرار المادية الناجمة عن الأعاصير والفيضانات والسيول كبيرة، تستهلك في الصين مثلا زهاء ٥ في المائة من الناتج الاجتماعي العام -وقد قضت في عام واحد قبيل رحيل القرن الميلادي العشرين على ٨٥ في المائة من مساحة الغابات في منطقة منكوبة تعادل مساحة البرتغال ويقطنها ٢٥٠ مليون نسمة- ولكن لا ينبغي أن يلفت التفصيل في الحديث عن ذلك النظر عن حقيقة شمول ظاهرة ازدياد نسبة وقوع الكوارث، أصنافا أخرى منها، مثل انفجار البراكين حمما نارية أو سحباً عملاقة من الدخان الأسود والرماد، فلم يعد تأريخ العلماء لوقوع البراكين يعتمد على السنين أو الشهور كما كان من قبل، إذ تناقصت الفواصل الزمنية إلى أيام وساعات، وتجنباً للتفصيل تكفي الإشارة إلى الفترة التي رافقت انعقاد آخر مؤتمرات المناخ الدولية الأربعة الأولى قبيل نهاية القرن الميلادي العشرين، فقد انعقد ذلك المؤتمر في بونيس أيريس، وسبقه قذف خمسة براكين بما في جوفها خلال خمسة أسابيع فقط، وذلك على التوالي في باكايا بجواتيمالا، وبوبوكاينبال بالمكسيك، وكاريمسكي بروسيا، وبيشينشا بالإكوادور، وهوكايدو باليابان.

وما يسري على تسارع وقوع البراكين يسري على الزلازل أيضاً، لا سيّما على الصغير منها الذي يوصف بالهزّات الأرضية، ويعتبر من "الظواهر" الطبيعية، إذ لا تصل أضراره إلى درجة ما يناسب إطلاق وصف الكارثة عليه، أما الزلازل الكبيرة المدمّرة، فبات بعضها معلماً من المعالم التاريخية الشاهدة على مدى صغر قامة الإنسان أمام الطبيعة العملاقة، كزلزال لوس أنجلوس وزلزال أغادير، ويبقى عدد الزلازل الكبيرة التي تتاهز قوتها الدرجة التاسعة في مؤشر مقياس الزلازل، أو المتوسطة ممّا هو دون ذلك وحتى الدرجة السادسة أو الخامسة والنصف.. يبقى عددها منخفضاً بالمقارنة مع أصناف الكوارث الأخرى، ولكنّ نتائجها من حيث تعداد الضحايا في دقائق معدودة أشدّ وأعتى، كزلزال نيكاراغوا عام ١٩٧٢م وقد أودى بحياة ٥٠٠٠ نسمة، أو زلزال كوبي الياباني عام ١٩٩٥م وقد أودى بحياة ٦٠٠٠ نسمة. ومن خطورة الزلازل أنّها تسبّب بدورها كوارث طبيعية إضافية، كالفيضانات والسيول إذا أصابت بعض السدود مثلاً، والحرائق والانفجارات إذا أثّرت على بعض المنشآت الكهربائية وأنابيب توزيع الغاز مثلاً آخر.

الإنسان.. القاتل والضحية والطبيب

تقول تقارير رسمية إن فترة عام واحد في نهاية القرن الميلادي العشرين شهدت ١٧٩ كارثة طبيعية، أي حوالي كارثة كلّ يومين وسطياً، وكان منها ٢٠ فيضانا، و١٨ زلزالاً، و١٨ إعصاراً، وبلغ عدد الضحايا بسببها زهاء ١٠٠٠٠ في آسيا و٨٥٠٠ في افريقية و١٠٠٠ في أوروبا، ومئات فيما عدا ذلك. ولا يغفل التقرير عن المقارنات، فيشير إلى أنّ عدد القتلى في النزاعات المسلّحة في الفترة نفسها، وصل إلى ١٢٠ ألفاً، أي أكثر من أربعة أضعاف ضحايا الكوارث الطبيعية مجتمعة، ولا حاجة إلى مزيد من المقارنة مع عدد ضحايا الألغام الأرضية، أو المجاعات، أو التشريد، أو ما شابه ذلك ممّا يحمل الإنسان المسؤولية المباشرة عنه.

والواقع أنّ بعض الكوارث التي يطلق عليها وصف الطبيعية، مثل حرائق الغابات، هي في واقع الأمر من صنع يد البشر في غالب الأحوال، ولئن ارتبط اندلاعها بفترات الحرّ الشديدة، فقد أصبحت هذه الفترات المناخية بمثابة "التوقيت" المناسب الذي يختاره بعض أصحاب المصالح المادية المحضة لتدبير إضرار حرائق الغابات، بغرض

الحصول على أرض جديدة للزراعة أو للبناء مثلا، وذاك ما بلغ مداه في اندونيسيا وساهم في إطلاق وصف "عام الحرائق" على عام ١٩٩٧م، الذي شهد أيضا حرائق كبرى في البرازيل وكولومبيا وبارابوا غينيا وعدد من الدول الافريقية.

لم يعد يكفي في مواجهة الظاهرة التعاون الدولي في مكافحة الكوارث في نطاق بنود أخرى كالمساعدات الإنسانية مثلا، فانتساع نطاقها وارتفاع عدد ضحاياها وضخامة الأضرار الناجمة عنها، جميع ذلك يرصده العلماء ويرصده المسؤولون منذ فترة طويلة، وكان من وراء قرار منظمة الأمم المتحدة اعتبار عقد التسعينات الميلادية "عقد الكوارث الطبيعية"، على أمل تعزيز الدراسات الهادفة إلى الوقاية منها وتحسين سبل مكافحة عواقبها، وتشكّلت لهذا الغرض لجان في ١٤١ بلدا.

ويعتبر مؤتمر ريودي جانيرو لقضايا البيئة والتنمية، باسم "قمّة الأرض" أوّل مؤتمر دولي عملاق انعقد بعد وفاق المعسكرين وفي الوقت نفسه أوّل مؤتمر دولي يعنى بقضية مكافحة الكوارث الطبيعية كجزء من قضية المناخ العالمي التي تهّم البشرية دون تمييز. آنذاك.. في عام ١٩٩٢م تسابقت منظمات حماية البيئة كما تسابقت وسائل الإعلام على مرافقة المؤتمر بنشر مختلف الصور المستقبلية المثيرة للفرع، لا القلق فقط:

ماذا لو أدّى ارتفاع حرارة الغلاف الجوي إلى ذوبان المزيد من جليد القطبين؟

ما الذي يترتّب على احتمال ارتفاع مستوى سطح البحر بضعة سنتيمترات؟

هل ستغرق دول الجزر من مثل اندونيسيا وهل ستختفي دول ساحلية على "أرض واطنة" مثل بنجلادش وهولندا؟ وكانت المشكلة المناخية الأشدّ إلحاحا هي اتساع مواضع "الخرق" في طبقة الأوزون الجوية، الواقية من الأشعة تحت البنفسجية إلى سطح الأرض، وهي جزء من أشعة الشمس، فتمتصّها طبقة الأوزون، وتحول بذلك دون وقوع أضرار صحية بليغة بسببها.

الثغرات ظهرت في مناطق من الغلاف الجوي تعلو البلدان الصناعية بالذات، وأتخذت لمواجهة المشكلة بالفعل قرارات عديدة من قبل قمّة ريودي جانيرو وبعدها، تجبر الصناعة على الحدّ من استخدام غازات عديدة تساهم في صنع تلك الثغرات بتسرّبها إلى الغلاف الجوي. وفيما عدا ذلك كانت الأنظار في "قمّة الأرض" تتركز على غازات سامّة أخرى يمكن لارتفاع منسوبها في الغلاف الجوي أن يؤثّر على الظروف المناخية الأرضية، وفي مقدّمها ثاني أكسيد الفحم، والميتان، والغاز المثير للضحك.

"توصيات" ضدّ الكوارث

لم تسفر "قمّة الأرض" عن قرارات بل "توصيات"، من أهمّها العمل على تخفيض نسبة تسرّب الغازات السامّة إلى الغلاف الجوي، ويعني تنفيذ تلك التوصيات فعلا أمرين رئيسيين:

١- تطوير المنشآت الصناعية وتطوير صناعة السيارات بما يتطلّب المليارات من النفقات، وهذا ما لا تريد أن تتحمّله الدول الصناعية وشركاتها العملاقة، فبقيت متردّدة سنوات عديدة.

٢- تخفيف نسبة استهلاك مشتقات النفط والفحم والغاز بصورة خاصة، وهذا ما لا تريد أن تخسر العائدات منه الدول المنتجة والمصدّرة لهذه الأصناف من الطاقة.

ولا يكاد يخلو اقتراح مطروح للبحث من مصالح مادية تجعل فريقا يتبنّاه وآخر يعترض عليه، بغضّ النظر عن التوزيع التقليدي القديم بين شرق وغرب، أو التقليدي الباقي بين شمال وجنوب، ومن ذلك على سبيل المثال "الضريبة البيئية" التي اكتسبت في المجموعة الأوروبية تأييدا شعبيا ورسميا، وهي موضع التطبيق واقعا في العديد من دولها.

ولكن فضلا عن معارضة الدول النفطية- لا تجد قضايا إنفاذ الأرض من سوء المناخ الجوي تأييدا أمريكيا رغم التلاقي مع الأوروبيين على أرضية المعطيات الصناعية والسياسية، وللخلاف أسباب مصلحة مادية عديدة، فأوروبا التي لا تملك احتياطيا يستحقّ الذكر من النفط الخام والغاز الطبيعي، باتت تباع مشتقاتهما من وقود السيارات والطائرات ووقود التدفئة وغيرها، بأسعار استهلاكية للبرميل أو اللتر أو المتر المكعب تعادل زهاء عشرة أضعاف عائدات الدول المصدرة للنفط منه، ويذهب زهاء ٦٠-٧٥ في المائة من تلك الأسعار على شكل ضرائب إلى خزينة الدولة، وينسجم مع هذه السياسة الأخذ بضريبة بيئية، فالغرض في الدرجة الأولى هو أن تكون التكاليف على المستهلك مرتفعة -ليس للضغط على حجم الاستهلاك لحماية البيئة والغلاف الجوي فقط- بل لتخفيف منافسة مصادر الطاقة هذه للمصادر البديلة، وبالتالي تحسين مردود المليارات من الاستثمارات التي يجري إنفاقها لتطوير الاعتماد على أشعة الشمس والرياح والموج البحري وما شابه ذلك.

ولا تجد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وبما لديها من احتياطي من النفط الخام، تحت ضغط مماثل للتعجيل في تطوير المصادر البديلة للطاقة، فيقترب الموقف الرسمي فيها من موقف الشركات الصناعية المعارضة للانترام بإجراءات معيّنة من مثل الضريبة البيئية.

ولكنّ ما أسفرت عنه المؤتمرات الدولية التالية للمناخ العالمي، في برلين ثم في كيوتو اليابانية، وما تلاه من مؤتمرات، لا يفرض شكلا معينا من القرارات والإجراءات لتحقيق الهدف المرجو تحقيقه، وهو هدف متواضع بمعنى الكلمة.

ومما يلفت النظر، أنّه بعد كلّ ما نشر من "صور مرعبة" عن مستقبل العالم في حال الامتناع عن إجراءات وقائية في الوقت المناسب، وذلك في صيغة دراسات علمية وتنبؤات قائمة على بحوث أصدرتها مراكز متخصصة، ظهرت بعدها "نغمة جديدة" تشمل حتى ما تنشره الدوائر الرسمية تحت عنوان "دراسات وبحوث"، وهي نغمة التهوين من شأن تلك الصور، وتأكيد عنصر المبالغة فيها، فاحتمالات ارتفاع مستوى مياه المحيطات، لا يقع بين ليلة وضحاها بل على امتداد عقود عديدة من السنوات، واحتمالات ذوبان الجليد القطبي ضعيفة أيضا، وقد احتاج ذوبان نسبة ٣٠ في المائة من الطبقات الجليدية إلى ١٥٠ سنة مضت، وهكذا مع مختلف ما كان مصدرا لنسيج التصوّرات المستقبلية المفزعة من قبل، ولم يتغيّر هذا السلوك إلا في فترة متأخرة، يكاد يمكن القول معها بفوات الأوان.

غالب ما يجري إهماله في هذا الأسلوب لتخفيف ضغوط الرأي العام على صانعي القرار، هو عنصر "التسارع الزمني" فتصاعد نسبة وقوع الكوارث الطبيعية تأثرا بالمتغيّرات المناخية، ما بين مطلع القرن الميلادي العشرين ونهايته، لم يكن يمثلا خطأ مستقيما بل منحنيا نحو الأعلى بزيادة انحناء متنامية، ومتناسبة طرديا مع ظاهرة "تصاعد" سرعة التطور التقني عموما.

من الأمثلة الواضحة على ذلك أنّ انتشار المذيع عند ابتكاره بين الملايين احتاج إلى عدّة عقود، ولكنّ انتشار التلفزيون عند ابتكاره احتاج إلى عقد واحد أو أكثر قليلاً، أمّا شبكة إنترنت العنكبوتية العالمية فلم يعد يمكن للحاق تقنياً بسرعة انتشارها جغرافياً وبما يشمل الملايين من البشر شهراً بعد شهر. وكذلك فإن عدد الكوارث وعدد ضحاياها، تضاعف أكثر من مرّة ما بين مطلع القرن الميلادي العشرين ونهايته، وكانت الزيادة في كلّ حقبة أكبر منها وأسرع من الحقبة السابقة، وهذا ما يسري أيضاً على تناقص الفترات الزمنية الفاصلة بين المحطات الرئيسية التي يجري اختيارها لتحديد معالم التبدّل في الشروط المناخية.

هل يمكن إذن الاعتماد على رقم ١٥٠ سنة لذوبان ٣٠ في المائة من الجليد القطبي حتى الآن، للقول بمثل هذه الفترة للمرحلة التالية من ذوبان نسبة ٣٠ في المائة أخرى من الطبقات الجليدية الحالية؟ هل يمكن أن يبقى ارتفاع سطح المحيطات في حدود سنتيمتر أو سنتيمتر ونصف فقط كلّ عشرة أعوام؟ ماذا لو ازدادت نسبة وقوع الكوارث الطبيعية من معدّل لم يكن يتجاوز الكارثة شهرياً إلى معدّل كارثة كلّ يومين، فأصبحنا نتحدّث عن تسارع وقوعها بالساعات لا الأيام؟

أسلوب النعامة ومصير أحفادها

على قدر "التهوين" من شأن الكوارث الطبيعية ودور اليد البشرية في حمل المسؤولية عن ضحاياها ونتائجها، بدأ ينتشر في البلدان المعترضة على إجراءات وقائية ومضادة، أسلوب "التهويل" من نتائج تلك الإجراءات، والمقصود هنا النتائج المادية، ولهذا مفعوله المعروف في الرأي العام الغربي. اعتراضات واشنطون على مؤتمرات المناخ العالمية، اقترن بدراسات معاهد مقرّبة من "المحافظين"، مثل مؤسسة هيرتينج فاونديشن، كانت تقول إنّ تنفيذ ما تقرّره مؤتمرات المناخ الدولية يمكن أن يؤدّي في الولايات المتحدة الأمريكية:

- إلى تناقص الناتج الاجتماعي العام بما يعادل ٤٠٠ مليار دولار
 - وإلى تناقص عائدات الدولة من الضرائب بأكثر من ١٠٠ مليار دولار
 - وإلى تناقص أماكن العمل وضياعها على المواطنين بما يعادل ٤،٢ مليون مكان عمل
 - وإلى ارتفاع أسعار الطاقة على المستهلكين بحوالي ٦٥ في المائة
- ويعتمد هذا الأسلوب على الامتناع عن رؤية المشكلة، أو منع رؤيتها، عن طريق إخفاء الرأس في الرمال، ثمّ لتذهب الأجيال القادمة إلى الجحيم، ما دام إهمال معالجة المشكلة الآن، يوقّر إنفاق المليارات على الشركات المعنية.

هذا أسلوب دعائي إلى درجة الغوغائية، ولا يعتمد على منطق أو إحساس بالمسؤولية، ولكنّه أسلوب بعيد التأثير في مجتمع يعتمد على الصورة والصوت في صناعة الرأي والفكر والثقافة والأذواق، وهنا يغيب مفعول إقدام شركات معدودة ولكن لا بأس بحجمها ومكانتها على إجراءات تنفيذية لتخفيف تسرّب الغازات السامة إلى الغلاف الجوي، رغم عدم تحوّلها إلى قرارات ملزمة في الولايات المتحدة الأمريكية، مثل شركة بوينج أو إلكتريك باور.

لقد تصاعدت حدة الرفض والمعارضة والالتفاف على تنفيذ القرارات رغم صدورها أصلا في صيغة توصيات، ومحورها تخفيض تدريجي على مدى عقود عديدة لنسب انبعاث غازات ثاني أكسيد الفحم والميثان وغاز الضحك، ها مع تأجيل الشروع في التنفيذ من عام ١٩٩٥م (كيوتو) إلى عام ٢٠٠٨م.

والنسب التي "يوصى" بها تكون في حالة الإلزام على أساس تحقيقها بمعدل وسطي عالميا، فهي ترتفع في مناطق معينة وتنخفض في أخرى، ولكن لا يعني ذلك تناسبا مع حقيقة الإسهام في تسميم الأجواء على البشرية عموما، فطرح ٧ في المائة ليكون التزاما أمريكيا، يقابله الإسهام الأمريكي في تسميم الغلاف الجوي بنسبة ٢٥ في المائة رغم أنّ عدد السكان الأمريكيين في حدود ٤ في المائة من البشرية.

رغم ذلك كانت وما تزال العقبة الكبرى في وجه معالجة مشكلات المناخ العالمي تكمن في الموقف الأمريكي، الذي يريد تحميل الدول النامية قسما كبيرا من الأعباء، رغم أنّ الدول النامية جميعا بما فيها تلك التي طرقت أبواب التقدّم الصناعي كالصين والهند، لا تسبّب من تلويث الغلاف الجوي ما تسببه الولايات المتحدة الأمريكية وحدها (احتلت الصين في هذه الأثناء المرتبة الأولى عالميا في قائمة تلويث المناخ السوداء، ولكن من حيث الكمية، وليس من حيث نسبة التلويث إلى عدد السكان).. ويعتبر تحميل البلدان النامية مزيدا من الأعباء المادية على شكل التزامات مسبقة في ميدان البيئة، ضربا من الضغوط الخائفة، القائمة أصلا والمتصاعدة في ظلّ ظاهرة العولمة الحديثة، بما يقضي على آمال التنمية الاقتصادية الفعلية في الجنوب.

أخطر "الثغرات" الكبيرة -ليس في طبقة الأوزون- بل في أوراق الاتفاقات وصياغة التوصيات والقرارات، وهي ثغرات "مقصودة" للهروب عبر النافذة من تنفيذ ما ينفق عليه بعد جهود طويلة ومفاوضات مضنية منذ ولوج باب المؤتمرات المناخية الدولية. وأبرز تلك الثغرات الخطيرة ما يسمّى "شراء حق تخفيض انبعاث السموم الغازية". فهنا تريد الدول الصناعية وفي مقدّمها الولايات المتحدة الأمريكية للجوء إلى هذه الثغرة للتخلّي عن التزام حقيقي بتطوير مصنوعاتها وفق المتطلبات البيئية.

المقصود شبيه بما يعنيه المثل: "مصائب قوم عند قوم فوائد"، فالانهيار الاقتصادي في روسيا وأوكرانيا بعد سقوط الشيوعية مثلا، أدّى إلى تدهور الإنتاج الصناعي فيهما، وبالتالي إلى تناقص نسبة انبعاث الغازات السامة في البلدين بمعدل يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ في المائة بالمقارنة مع ما كانت عليه عام ١٩٩٠م الذي يعتبر مقياسا لما بعده، أي أنّ البلدين حقًا -ولو عن غير قصد- أضعاف ما طالبت به وثائق المؤتمرات المناخية الدولية، وهنا تريد الولايات المتحدة الأمريكية عقد صفقة مع البلدين، تدفع بموجبها المليارات، مقابل ما تسمّيه الاتفاقات "شراء حقّ" إعفائهما من مزيد من تخفيض الغازات السامة، بمعنى أن يُعفى الأمريكيون أو سواهما ممّن يشتري تلك الحقوق، كبديل عن الروس والأوكرانيين، من إجراءات إضافية لصالح البيئة والمناخ.. وكأنّ تخفيض انبعاث السموم قضية مساومة فحسب، وليس قضية إساءة "صناعية" للبشرية. وليست هذه "الثغرة" الوحيدة في النصوص، ولا محاولة استغلالها الوحيدة للالتفاف على الالتزام بأيّ قرار فعال، بل إنّ هذا الأسلوب في التعامل الدولي هو ما نراه كارثة الكوارث في الحياة المعاصرة للبشرية!

نبيل شبيب

